أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات لمواجهتها

وائل محمد رفيق
مدير عام إدارة البحوث والتحليل الاستراتيجي
وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القطاع الخاص بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- المؤسسات المالية
- أصحاب المهن والأعمال غير المالية

أ- أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص

في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1- الفهم غير الموحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• إن الفهم غير الواضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه الجهة يؤدي إلى اتخاذ تدابير غير متسقة مع المخاطر التي يتم مواجهتها.

2- اعداد التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• يجب اعداد تقييم ذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتوصل إلى المخاطر المرتفعة واتخاذ التدابير المناسبة للتصدي لها، ومعرفة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الجهة.

3- تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتسق مع المخاطر.

•يجب أولا التوصل الى المخاطر التي تواجه الجهة واتخاذ تدابير تتسق مع تلك المخاطر، في حال كانت المخاطر مرتفعة يتم التصدي لها من خلال اتخاذ إجراءات معززة.

4- مفهوم المستفيد الحقيقي وإجراءات تحديده.

• يوجد لدى العديد من الجهات سوء فهم لتعريف المستفيد الحقيقي وكيفية تحديده مما قد يؤدي إلى مواجهة العديد من المخاطر.

5- تطبيق العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.

• يوجد لدى بعض الجهات تحدي في تطبيق العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.

6- عدد وجودة البلاغات عن المعاملات المشبوهة.

• بعض الجهات من القطاع الخاص ترسل عدد ضئيل من اخطارات الاشتباه، بالإضافة إلى قلة جودتها (على سبيل المثال DNFBPs)

7- مفهوم الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة.

• يوجد لدى العديد من الجهات سوء فهم لمفهوم الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحديدهم واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معهم.

8- اكتشاف التعاملات مع أشخاص متواجدين أو من دول عالية المخاطر.

• لدى بعض الجهات صعوبة في اكتشاف وتتبع التعاملات الخاصة بالعملاء المتواجدين بدول عالية المخاطر.

9- إجراءات العناية الواجبة وتطبيقها على أساس المخاطر.

• التعرف الجيد علي العملاء وتصميم نموذج اعرف عنيلك بشكل مناسب.

•تصنيف العملاء وفقا لدرجة المخاطر.

•إيلاء عناية معززة للعملاء مرتفعي المخاطر.

10-ظاهرة تجنب المخاطر (De-risking)

- تعتبر الدوافع التي تؤدي إلى ظاهرة تجنب المخاطر هي: مخاطر السمعة، الأعباء التنظيمية المتصلة بتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعدد المتزايد من نظم الجزاءات، والمتطلبات التنظيمية في القطاع المالي.

- قد تؤدي ظاهرة تجنب المخاطر إلى تنفيذ العمليات المالية خارج القطاع الرسمي مما يخلق الاستبعاد المالي ويقلل الشفافية، وبالتالي يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب- أفضل الممارسات لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعاون كل من القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتبادل المعلومات المالية وغيرها من المعلومات، واستخدام السلطات لتلك المعلومات لتطوير أدلة التحقيق في الجرائم الأصلية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قيام كافة السلطات الرقابية بإصدار الضوابط الرقابية للجهات الملزمة بالإبلاغ لمساعدتها في اكتشاف العمليات والأنشطة المثيرة للاشتباه والإبلاغ عنها.

- اعداد تقييم قطاعي من قبل السلطات الرقابية للوقوف على المخاطر التي تتعرض لها القطاعات التابعة لها.

تتواصل السلطات الرقابية مع الجهات المبلغة لضمان وجود فهم موحد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب ومتطلبات إجراءات العناية الواجبة.

متابعة التحديثات على القوائم الأممية ومقارنة التحديثات مع قاعدة البيانات لدى القطاع الخاص وذلك لضمان الامتثال بموجبات الرصد والتجميد الفوري.

- زيادة التواصل ورفع الوعي لتعزيز فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التأكد من اتخاذ إجراءات لإدارة وخفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأنشطة التي يقدمونها بشكل يتناسب مع المخاطر.

تعزيز عقد دورات تدريبية وورش عمل مستمرة.

•إصدار أدلة إرشادية لمختلف القطاعات كل فيما يخصه.

مواصلة الجهود لتحسين عدد وجودة البلاغات عن العمليات المشبوهة.

التواصل المستمر لحث الجهات على تحسين أنظمة رصد العمليات غير العادية والإبلاغ عنها.

- اصدار إرشادات لتعزيز مفهوم المستفيد الحقيقي.

اصدار إرشادات لتعزيز مفهوم الأشخاص ذوو المخاطر بحكم مناصبهم العامة وتدابير العناية الواجب اتخاذها قبل انشاء علاقات عمل معهم.

اصدار إرشادات للمؤسسات لمساعدتها في اكتشاف أي تعامل محتمل مع أشخاص متواجدين أو من دول عالية المخاطر.

•تخصيص موارد كافية لدى المؤسسات تمكنها من فحص ومراجعة العمليات غير العادية.

مراجعة قاعدة بيانات العملاء بشكل مستمر عند كل تحديث لقوائم عقوبات الأمم المتحدة .

توفير تغذية عكسية من أجل تعزيز جودة الإخطارات المقدمة من القطاع.

يمكن للتكنولوجيا أن تحسن تقييمات المخاطر، والعلاقات مع السلطات المختصة، والحوكمة الجيدة بشكل عام مع توفير التكاليف.

•يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكار القطاع الخاص على تحسين فعالية تنفيذه لمعايير مجموعة العمل المالي على أساس المخاطر.

المشاركة المكثفة مع القطاع الخاص من خلال ورش العمل بين القطاعين العام والخاص.

جزيل الشكر